Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss
AJSS

Comprehensive Policing Philosophy: Jordanian Police Case Study

فلسفة العَمل الشُرطي الأمنيّ الشامل: الأمن العام الأردني دراسة حالة

فراس محمود الرشيد
مديرية الأمن العام، المملكة الأردنية الهاشمية

Feras M. Al-Rashid

Public Security Directorate, Hashemite Kingdom of Jordan

Received on 29 May. 2022, Accepted on 26 Sept. 2022, Available online on 07 Dec. 2022

Abstract

After about two decades of adopting a comprehensive policing philosophy (CPP) at the Public Security Directorate (PSD), this study came to measure the knowledge of the officers within the operational level, besides measuring the most influential challenges in CPP's implementation and to indicate the possible roles of PSD to achieve the dimensions of CPP through the analysis of the strategic frameworks regulating for the work of PSD. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used, and a questionnaire was designed and distributed to a sample of (150) individuals.

The study has concluded that CPP approach is deeply rooted in the Jordanian context, and PSD follows the community-oriented police approach.

Based on the results of the study, several recommendations were formulated. The most important of which is the need to contextualize the contributions of society and its formal and informal sectors in crime prevention and control programs through the development of the community security approach, and to review the developing programs mechanisms for middle and senior leaders in the PSD to include topics related to police theories and its applications.

Keywords: *Security Studies, Policing Philosophy, Comprehensive Policing, Integration, Inclusion.*

المستخلص

بعد حوالي عقدين من تبني نظرية شمولية للأمن الأردني، جاءت الدراسة لتقيس إلمام من يشغلون مناصب ضمن المستوى التشغيلي في الهرم الوظيفي لمديرية الأمن العام بفلسفة العمل الشرطي الشامل والتحديات الأكثر تأثيرًا في تطبيقها لتحقيق أبعاد الأمن الشامل من خلال تحليل الأطر الإستراتيجية الناظمة لعمل مديرية الأمن العام؛ ولتحقيق أهداف الدراسة أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة بأكملها البالغ حجمها (150) مفردة. ولتحليل البيانات تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. وخلصت الدراسة إلى أن مفهوم شمولية الأمن متجذرٌ في السياق الأردني، وتتّبِع مديرية الأمن العام الأردني نهج الشُرطة الموجهّة نحو خدمة المجتمع.

وبناءً على نتائج الدراسة، فقد تم صياغة عددٍ من التوصيات من أهمها ضرورة تأطير إسهامات المجتمع وقطاعاته الرسمية وغير الرسمية في برامج الوقاية من الجريمة ومكافحتها من خلال تطوير نهج الأمن المجتمعي، ومراجعة آليات تطوير برامج القيادات الوسطى والعليا في مديرية الأمن العام لتشمل موضوعات ترتبط بالنظريات الشرطية وتطبيقاتها.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، فلسفة العمل الأمني الشُرطي، الأمن الشامل، الدمج، التكاملية.

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: *Feras M. Al-Rashid*
Email: frashid99@yahoo.com
doi: 10.26735/CRFV5332

1319-1241© 2022. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

1. المقدمة

تختلف نهوج الأجهزة الشُرطية في الدول في إدارتها لأعمالها كسلطات لإنفاذ القانون، فمنها من ينتهج نظرية الأمن الشامل لتقديم الخدمة الأمنية، ونجد أن بعضها قد تبنى نظرية الشُرطة المجتمعية بتفاوت ترجمة المفهوم عمليًا وصولًا إلى منهجية الحوار، في حين يخلط البعض بين الشُرطة المجتمعية ونظرية العمل الشُرطي المبني على الاستخبار، ويعتبرها جزءًا لا يتجزأ من نهج العمل، ونجد مدارس شُرطية أخرى تراهما مختلفتين ولكنهما متكاملتان.

وتأتي فلسفة إدارة الجودة الشاملة في مجال العمل الأمني والتميز كنظرية حديثة، تلتها نظرية الريادة الأمنية والابتكار؛ وذلك ضمن المدخل المعرفي، كنهج جديد لمواكبة المستجدات المتسارعة، ويضاف إلى ذلك كله النظرية الموقفية، والمنظور الكمي والمنظور السلوكي لتحديد نهج الاستجابة الأمنية الشُرطية.

ولا بد من ربط التطور الأمني الشُرطي بتطور مفاهيم علم الجريمة والعقاب وإستراتيجيات الإصلاح الجنائي وكذلك نهضة مفهوم الأمن من حيث التوسع، سواءٌ اجتماعيًا، أو اقتصاديًا، أو بيئيًا إلى آخر ما في القائمة من محاور، ومن حيث التعميق إن كان متمثلًا بأمن الفرد، وأمن المجتمع وأمن الدولة، أو ما عرف بالأمن المجتمعي والأمن الإنساني (جعفر، 7102)، ويضاف إلى ذلك المواءمة بين معايير الأمن ومتطلبات ضمان جودة الخدمة ومعايير الحوكمة.

وغالبًا ما يتم تقييم أي نظرية من خلال مراعاتها لشمولية الظواهر الرئيسية التي تعالجها بشكل واضح ومفصل، ومن خلال المبادئ أو المفاهيم الرئيسية التي يجب أن تكون منطقية ومتسقة في إطار عملي ومفيد قابل للتطبيق عبر مجموعة من السياقات تواكب التطورات الجديدة.

ويأخذ البعض على نظرية الأمن الشامل بأنها ملأت الفراغ في مرحلة ما، وأنها استُنسخت بالأساس من مجتمع لا يمت للمجتمع الأردني بصلة وبقيت بدون مراجعة أو تقييم حتى وصلت إلى مرحلة التضخم والتوسع في فهم النظرية (المبيضين، 2017).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن ارتباط المفاهيم الفلسفية لأي عمل، على مستويات قيادية عادةً لا يقابله نفس الوضوح على المستوى التشغيلي. وقد يصار إلى استخدام المصطلحات في غير دلالاتها، وقد تأتي ترجمة فلسفة العمل من خلال الخطط الإستراتيجية أو التنفيذية بشكل متفاوت، وهذا ينطبق على فلسفة العمل الأمني الشُرطي.

وتبرز مشكلة الدراسة في الإجابة عن تساؤلاتها؛ لذا يمكن صياغة مشكلة هذه الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي: ما مدى إلمام المبحوثين من مرتبات الأمن العام بفلسفة العمل الأمني الشرطي في الأردن؟ وينبثق من السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1 - هل يتناقض وجود صنوف وظيفية محددة للمرتبات مع فلسفة العمل الأمني الشامل من وجهة نظر المبحوثين؟

2 - ما مدى إلمام المبحوثين من مرتبات الأمن العام بنظريات العمل الشرطي؟

3 - ما التحديات الأكثر تأثيرًا في تطبيق نظرية الأمن الشُرطي الشامل في مديرية الأمن العام من وجهة نظر المبحوثين؟

4 - هل تنتهج مديرية الأمن العام نهجًا شموليًا في أداء الواجبات المنوطة بها وفقًا لمنظومة القوانين والتشريعات المرعية؟

5 - ما مدى نجاح التطبيق العملي لنظرية الأمن الشامل في الأردن من وجهة نظر المبحوثين؟

أهمية الدراسة

- الأهمية النظرية

تبرز أهمية الدراسة النظرية بأنها تُلقي الضوء على إحدى ركائز بقاء واستمرار الدول ألا وهو الأمن، حيث إن تحقيق الأمن في أي دولة يتطلب تطبيق فلسفة عمل شرطي شامل ومتكامل من شأنه الحفاظ على هوية الدولة واستقلاليتها وسيادتها، إضافة إلى ترسيخ الأمان والطمأنينة في نفوس المواطنين والحفاظ على كرامتهم من أي انتهاكات.

كما تبرز الأهمية النظرية للدراسة في إثراء التراث العلمي؛ حيث توفر إطارا نظريًا يمكن الاعتماد عليه؛ لكونها من الدراسات القليلة التي قامت بالبحث بهذا الموضوع بمنهج تحليلي.

الأهمية التطبيقية

تنبع أهمية الدراسة التطبيقية من كونها تتناول أسلوبًا حديثًا يرتبط بشكل مباشر بالعمران الإنساني والسلطات المتعهدة برعاية هذا العمران، ففلسفة العمل الشرطي الشامل تساعد على التصدي لأي مهددات للأمن الوطني ولمختلف صنوف الجرائم، إضافة إلى أنه من المتوقع أن تتم الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في أن تكون نواة دليل مرجعي للعاملين في مجال التخطيط الإستراتيجي الأمني الشُرطي، ومراجعة المفاهيم الرئيسة لنظرية الأمن الشامل، وخاصة بعد الدمج لتشكيلات مديرية الأمن العام الثلاث (الشرطة، الدرك، الدفاع المدني).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الأمن الشُرطي الشامل والمتكامل، وذلك من خلال تحقيق الآتي:

1 - معرفة هل هناك صنوف وظيفية محددة للمرتبات مع فلسفة العمل الأمني الشامل.

2 - معرفة مدى إلمام المبحوثين من مرتبات الأمن العام بنظريات العمل الشرطي.

3 - معرفة التحديات الأكثر تأثيرًا في تطبيق نظرية الأمن الشُرطي الشامل في مديرية الأمن العام.

4 - معرفة ما إذا كانت تنتهج مديرية الأمن العام نهجًا شموليًا في أداء الواجبات المنوطة بها وفقًا لمنظومة القوانين والتشريعات المرعية.

5 - معرفة مدى نجاح التطبيق العملي لنظرية الأمن الشامل في الأردن من وجهة نظر المبحوثين؟

مصطلحات الدراسة

الأمن، لغةً: الطمأنينة في النفس وزوال الخوف، وأمن البلد أي اطمئنان أهله، وأمن فلانٌ على كذا بمعنى وثق فيه واطمأن عليه (ابن منظور، 1993).

الأمن، اصطلاحًا: ذكر (Brown,1983) أن الأمن هو القدرة على الحفاظ على أمة ما وكرامتها وأرضها واقتصادها، إضافة إلى حماية مواردها من أي عدوان أو تهديد خارجي.

الشُرطة، لغةً: الشرطة بضم الشين هي ما اشترط، ويقال: خذ شرطتك، وواحد الشُرَط، وهي أولى كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت (الفيروز أبادي، 1995).

الشُرطة، اصطلاحًا: جهاز مكون من مجموعة من الأفراد الذين يتم تعيينهم للعمل كمساعدين للضابطة العدلية لجمع الاستدلالات عند وجود نزاع مع القانون، وللعمل على حفظ الأمن والنظام العام من خلال الضبط القضائي والإداري، إضافة إلى إنفاذهم القوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها وإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل.

فلسفة العمل الأمني الشُرطي، إجرائيًا: طريقة تفكير تركز على الجودة الشاملة للحياة في المجتمع لتنفيذ الواجبات الموكلة إلى الشرطة، تستند إلى تعزيز الإستراتيجيات التنظيمية والتكتيكية للتصدي للجريمة استنادًا إلى العديد من المبادئ والأسس التي تسمح للشرطة والمجتمع المحلي بالعمل بشكل وثيق وبطرق مبتكرة لحل المشكلات الناجمة عن الجريمة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة الميدانية على العاملين في مديرية الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة خلال الفترة الزمنية من (15 نيسان إلى 30 تشرين الثاني 2021)، وتم تحليل البيانات المتوافرة في الفترة الزمنية من (1985-2020).

الحدود الموضوعية: تتناول فلسفة العمل الأمني الشرطي في الأردن، ولا تتطرق إلى المجتمعات الأخرى.

1. 7 محددات الدراسة:

يتم تعميم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة كما يلي:

1 - دلالات صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة) التي تم إعدادها خصيصًا لأغراض هذه الدراسة.

2 - مدى حرص الأفراد المبحوثين عن الإجابة بدقة وصدق على أداة الدراسة.

3 - محدودية حجم عينة الدراسة.

2. الإطار النظري

2. 1 نظريات العمل الشُرطي

تتنوع نظريات التنظيم الإداري بشكل عام بين النظرية الكلاسيكية التقليدية والسلوكية الإنسانية، وتتنوع منهجيات الاستجابة الأمنية الشُرطية دوليًا وفقًا للنظريات والنهوج التي تتبناها قيادة المنظومة الأمنية الشُرطية، وتتفاوت من فكر يستند إلى قوة الشُرطة (من خلال الأمن الناعم أو الأمن الخشن أو إستراتيجية القوة الذكية) إلى فكر يستند إلى مفهوم الخدمة الشُرطية، وكذلك إلى النظريات الحديثة للاستجابة مثل: النظرية الموقفية أو الكمية والتطوير التنظيمي، والنظريات التخصصية كالعمل الشُرطي المبني على الاستخبار للاستجابة للجريمة بأسلوب وقائي استباقي قائم على التحليل الذكي للمعلومات يمنع وقوع الجريمة، وأسلوب علاجي لاحق يتمثل بالضبط القضائي والضبط الإداري من خلال تطبيق قانون منع الجرائم. ويضاف إلى ذلك نهج يعتبر متلقي الخدمة شريكًا أساسيًا في المنظومة الأمنية الشُرطية بفلسفة الشُرطة المجتمعية، أو ما عرف في دول متعددة بشُرطة الجوار، وشُرطة الأحياء أو الشُرطة الشعبية الذي تطور لاحقًا إلى نهج العمل الشُرطي المُوجَّه للمشكلات الذي يُعنى بجمع المعلومات بشأن المشكلات الخاصة بمنطقة معينة عوضًا عن التعامل مع حالات فردية، وبدلًا من التركيز على المذنب إلى دراسة المشكلة بشمولية (أوسي، 2011).

ويتأثر مفهوم الأمن بمؤثرات، منها الضغوطات التي تمارسها

المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية، وكذلك التهديدات الأمنية للجماعات الإرهابية، فجميعها تؤدي دورًا بتركيز الاهتمام حول القضايا الأمنية كالإرهاب، والبيئة والفقر والتنمية، إضافة إلى القضايا الإنسانية المتمثلة في قضايا الهجرة واللاجئين وحقوق الإنسان (الرشدان، 2019)، وتروج المنظمات الدولية لإدارة شُرطية تركّز على منظور الأمن الإنساني، وأن يكون الأمن مراعيًا لمختلف المجتمعات، وحساسًا ومراعيًا لاحتياجات المرأة، وأن يحترم سيادة القانون (والش، 2020).

وبما أن تطوير العمل الأمني الشُرطي بشكل عام وهندسة بنائه لا يحدث بمعزل عن البيئة الخارجية، حسب فلسفة النظام المفتوح في نظرية تطوير الفكر التنظيمي للمنظمات - بمدخل إنساني اجتماعي في أبعادها الظرفية، السياسية، الثقافية والمعرفية - (تاوريريت، 2006)؛ فهناك من انتهج نظرية الأمن الشامل لتقديم الخدمة الأمنية الشُرطية بشراكة مجتمعية تسعى لتجويد خدماتها والسعي وراء رضا متلقيها بما يكفل المحافظة على مكتسبات وعوامل التنمية المستدامة؛ حيث يقوم ضبط الأمن المجتمعي فيها على العلاقات خلافًا لضبط الأمن التقليدي الذي يقوم على الإجراءات (واتكينز، 2018). وتطور هذا النهج لاحقًا إلى نظرية تجاوزت التميُّز وتطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة إلى الريادة الأمنية والابتكار كنهج جديد لمواكبة المستجدات المتسارعة.

ولا يوجد ما يمنع من تطبيق أكثر من نظرية وفقًا لمستجدات الوضع الأمني وانتهاج العمل الشُرطي المستند إلى (مقتضى الحال) المرتبط بالأنماط الجرمية الشائعة، ومستويات الجريمة والخوف الذي يقابله على صعيد آخر مستوى الثقة بالأجهزة الأمنية، ومستوى التعاون وآليات الاتصال الرسمية وغير الرسمية مع مكونات المجتمع المحلي (Ashby, 2005).

2.2 الثقافة التنظيمية وارتباطها بفلسفة العمل الشُرطي

جاء تركيز علماء وباحثي علم الجريمة منصبًا على الجريمة بحد ذاتها، أكثر من السلوك التنظيمي لأجهزة الشُرطة، واستند علم الجريمة المطبق في إدارة الشُرطة إلى نظريات الحد من الجريمة التي تقوم على الأدلة لتحدد السلوك التنظيمي وفقًا لإطار علمي (sherman et al, 2014). وفي إطار البحث حول السلوك التنظيمي للأجهزة الشُرطية ونظريات التطور الشُرطي لا بد من مراعاة المُتغيرات ذات الصلة، ومنها الحجم المرتبط بالمساحة الجغرافية والكثافة السكانية، والتطور التقني، والأنماط الجرمية، والتطور الجرمي محليًا وعبر الحدود، والثقافة الوطنية والإقليمية والدولية التنظيمية لسلطات إنفاذ القانون؛ حيث إنها تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحديد فلسفة وهيكلة العمل الأمني الشُرطي.

أشرنا سلفًا إلى تنوع منهجيات الاستجابة الأمنية الشُرطية وفقًا للنظريات والنهوج التي تتبناها المنظومة الأمنية الشُرطية، حيث يتأثر بناء الثقافة التنظيمية عادة بأربعة عناصر رئيسية، وهي بيئة العمل، والقيادة، والخبرة لدى القادة وممارساتهم السابقة، وكذلك التجارب التي مرت بها الوحدة التنظيمية سابقًا (العامري، الغالبي، 2014).

ويظهر جليًا بتحليل بيئة العمل في مديرية الأمن العام بأن تحديد الاختصاصات الوظيفية جاء ضمن صيغ قانونية ناظمة محددة بموجب أنظمة وتعليمات، تحدد المسؤوليات والصلاحيات ومدى نطاق تفويض الصلاحيات، ونطاق الإشراف الإداري وفق ثقافة عمل تحكمها سيادة العلاقات الرسمية بموضوعية بعيدًا عن التحيّز، وتخضع المصلحة الشخصية فيها للمصلحة العامة، وتمنح أمانًا وظيفيًا لأفرادها وفقًا لنظام الخدمة العسكري، وضمن تدرج هرمي يبرز وحدة إصدار الأوامر ووحدة التوجيه؛ حيث تشرف المستويات الإدارية الأعلى رتبة عسكرية على المستويات الأدنى رتبة في الجهاز بصورة ثابتة ومحددة وفق تعليمات عامة وشاملة تتوشح بالضبط والربط العسكري بوجود وحدات رقابية مسلكية، وإدارية، ومالية وانضباطية ضمن مستويات متعددة تضمن تنفيذ الأهداف الإستراتيجية والتنفيذية وفقًا للخطة الإستراتيجية ومؤشرات أدائها.

وجاء الحقّ في احترام الخصوصيّة، والكرامة، والمساواة أمام القانون وعدم التمييز من ضمن القيم الجوهرية للأمن العام. كما لم تُغفل المديرية الجانب المعنوي بوجود نهج يسعى لرفع الروح المعنوية للكوادر بطرق تحفيز مادية وأخرى غير مادية.

وتعتمد آليات العمل في مديرية الأمن العام على التوثيق ضمن سجلات رسمية، والتدريب العام والتخصصي في إطارها المعرفي والمهاراتي السلوكي، وكذلك تدريبات اللياقة البدنية، الأمر الذي من شأنه زيادة الكفاءة والخبرة القيادية والإدارية والفنية والقدرة على اتخاذ القرارات العملياتية اللحظية والتكتيكية عند إنفاذ القانون والتي يصعب التنبؤ بها.

ومن البدهيات أن مبدأ الالتزام بالقانون لا يجب أن يتأثر بشكل جوهري بالفلسفة المطبقة، وأن يلبي جهاز الأمن العام الوظائف الأساسية للشُرطة متجاوبًا مع المجتمعات المحلية المخدومة وفق منهجية تحقق مساءلته أمامها؛ وهذا ما نجده جليًا بشفافية الإجراءات العقابية عند ارتكاب أي عمل مخالف للتشريعات من قبل مرتبات مديرية الأمن العام.

وفي حين حددت نظرية الأمن الشامل منهج إدارة العنصر البشري ومتطلبات التأهيل التي يجب أن تواكب الشمولية، يأتي التساؤل حول وجود صنوف وظيفية محددة للمرتبات وهل يتناقض ذلك مع فلسفة العمل الأمني الشامل؟

ويتطلب ارتباط التأهيل والتدريب مع فلسفة العمل الشمولي رفع مستوى التدريب ليتناسب مع المهارات الفردية المطلوبة للقيام بالمهام الموكلة لكوادر المديرية؛ فجاءت الخطط التدريبية والتأهيل البشري في المديرية على مستويات متباينة بين التدريب التأسيسي، والتدريب التخصصي، والدبلوم التدريبي، والدبلوم المهني، والبكالوريوس، والماجستير والدكتوراه، وتضمنت أهداف الخطة التدريبية هدفًا خاصًا بإعداد وتأهيل المرتبات وتنمية قدراتهم ورفع كفاءتهم بكافة التخصصات لضمان أداء العمل الأمني والإنساني بفاعلية وسرعة وإتقان وبناء وتطوير القدرات في مجالات القيادة واتخاذ القرارات وتقدير الموقف. وجاء التركيز في التدريب على اتخاذ القرار وتقدير الموقف، والتعرف على التفكير الإبداعي، والتفريق بين أسباب المشكلات وأعراضها، والقدرة على مواجهة الظروف الطارئة والتعامل معها، والقدرة على وضع عدة بدائل لحل المشكلات الأمنية، ومهارات الاتصال الفعال وفن التعامل مع الآخرين (مديرية الأمن العام،2021)؛ ليتناسب مع منهجية العمل الشُرطي الشامل؛ حيث يقوم العنصر الأمني الشُرطي باتخاذ قرارات لحظية من شأنها إيجاد حلول أو في حال إذا كان التقدير خاطئًا من شأنه التصعيد والتأزيم.

وعلى الصعيد التنظيمي الإداري الميداني للوحدات الشُرطية، اختلف التنظيم الإداري لثلاثة مستويات تصنف المديريات حسب حجمها الوظيفي، واختلفت الهيكلية التنظيمية بين المديريات التي تصنف كمديريات كبيرة (أ) والأخرى التي تصنف متوسطة (ب) أو صغيرة (ج) إلا أن ذلك لم يؤثر في منهجية تنفيذ الواجبات وفقًا لذات الفلسفة الشمولية.

وللإجابة عن أثر التصنيف على فلسفة العمل الشمولي، فإن التخصصية من شأنها تعزيز المهارات والاستقرار الوظيفي واستغلال التأهيل والتدريب التخصصي للغاية التي عُقد من أجلها، كما أن بعض المهام الإدارية أوكلت إلى العاملين ضمن صنف المدنيين المجندين لحساب المديرية للقيام بمهام غير عملياتية.

وعلى صعيد المساءلة جاء العمل الأمني الشُرطي المبني على الدليل كنهج لاتخاذ القرارات حول «ما الذي يصلح» في بيئة العمل الأمني الشُرطي، وما الممارسات والإستراتيجيات التي تحقق المهام الأمنية الأكثر فاعلية وكفاءة. وكذلك الأمر في نطاق تعزيز المساءلة ومثالها استخدام سجلات الكاميرات التي يرتديها المرتبات على الجسم لتوثيق ما يحدث أثناء الواجبات اليومية (Sherman, 2013).

وبالرغم من بيئة العمل المحفوفة بالمخاطر فإن المواد التدريبية تعكس مفاهيم الأمن الإنساني وتبرز أن مهمة الأمن العام كخدمة للمجتمع بعيدًا عن الفكر السلطوي وبتكتيك التدرج القانوني باستخدام القوة. وحيث إن العلاقة بين اللجوء والقضايا الأمنية والأمن الإنساني والتنمية كانت متلازمة ترتكز على كرامة الإنسان (المومني، الحوامدة، 2017)؛ فقد استجاب التنظيم الإداري في وزارة الداخلية ومديرية الأمن العام للجوء السوري باستحداث مديرية تعنى بشؤون اللاجئين السوريين من مرتبات الأمن العام ترتبط بوزارة الداخلية.

واستمر الجدل حول تأطير عمل الشُرطة المجتمعية تنظيميًا أو اعتبارها فلسفة عمل وتنظيم شُرطي اجتماعي مبادر في إطار لجان مشتركة لا تتطلب ارتباطها بتنظيم إداري ضمن الهيكل التنظيمي إلى عام (2005) حين أُنشئ قسم في مركز أمن أبي نصير إلى (2008) توسع إداريًا إلى مستوى شعبة في إدارة العلاقات العامة واستحدثت أقسام في الأقاليم الأمنية، مهمتها التواصل والتفاعل فيما بين الشُرطة والمجتمع لتتحمّل أعباء المسؤوليات الأمنية وفق مفهوم الأمن الإنساني الشامل وتعزيز أواصر التعاون بين مقدم الخدمة الأمنية ومتلقيها لخلق بيئة تدعم الأمن الاجتماعي، ومن أهداف هذه الديناميكية مكافحة الجريمة والوقاية منها وخفض معدلها، والمحافظة على الأمن والنظام العام، وحماية أمن الأفراد وممتلكاتهم، ودعم تنفيذ القانون وتعزيز الالتزام بذلك من خلال إشراك أفراد المجتمع، وإنشاء الثقة والاحترام المتبادل والتعاون الصادق مع المواطنين وتحسين العلاقة معهم، وزيادة الوعي بالقيم الإنسانية والوطنية في الوحدة والتسامح ومحاربة السلوك الهدّام وتكوين رأي عام جاد في مواجهة الجريمة من خلال تفعيل دور المجتمع ومؤسسات الضبط الاجتماعي للوقاية من مختلف أشكال الإجرام والأمراض الاجتماعية والانحراف وترسيخ مبادئ المواطنة والسلم الاجتماعي وسيادة القانون لدى المواطنين، وضمان زيادة رضا المواطنين عن مستوى الخدمات الأمنية (جائزة الحسن للشباب، 2010).

وبتحليل مضمون المحاضرات التي ألقاها مديرو الأمن العام منذ عام (2005) إلى (2020) في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية - مؤسسة علمية أردنية مشتركة، تُعنى بالأمن الوطني الأردني - فقد جاءت جميعها لتؤكد انتهاج مديرية الأمن العام لمفهوم الأمن الشامل الذي يتقاطع مع الدور المحوري للمواطن من خلال ترسيخ مفهوم الشُرطة المجتمعية للوصول إلى أمن

وطني شامل يسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة باعتبار أن الأمن أحد أعمدة الحياة، ويُشكل غاية إنسانية نبيلة تُشكل محور اهتمام الدولة والمجتمع على حد سواء، حيث ترعى الدولة المواطن في كافة مراحل حياته بتوفير الخدمات الأساسية له، وذلك من خلال علاقة تبادلية وتكاملية تسعى لإنجاح العملية الأمنية من منطلق مفهوم الأمن الوطني الشامل، وفق آليات عمل قائمة على توفير الخدمة الأمنية في إطار تشريعي وإنساني يحقق سيادة القانون وهيبة الدولة من جهة، ولا يتجاهل أساس العملية الأمنية، وهو الإنسان، سواء أكان المواطن أو المقيم أو الزائر من جهة أخرى، فيحترم حقوقه ويصون كرامته ويسعى بكافة إمكاناته ليحمي الأرواح والأعراض والممتلكات، في سلسلة من الإجراءات التي تؤدي لحماية المصلحة العامة وطنيًا وعلى الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ولذا أينما كانت النجاحات الأمنية الشُرطية كان للمواطن دور كبير فيها. وجاءت عملية دمج الدفاع المدني والدرك تحت مظلة الأمن العام على أساس العمل الأمني والإنساني الشامل.

وهذا يُظهر وبشكل جلي الانسجام مع فلسفة العمل الشمولي الذي انتهجته المديرية منذ نهاية الثمانينيات واستمر إلى عامنا هذا.

2. 3 اتجاهات التطور في مفهوم الأمن الشُرطي الأردني

يبرز تطور فكر المؤسسة الأمنية الشُرطية في الأردن في تطور فلسفة العمل التي تنطلق منها رسالة الشُرطة، فلم يعد يقتصر عمل الشُرطة منذ الثمانينيات على منع الجريمة وملاحقة مرتكبيها كإحدى أدوات إنفاذ القانون؛ حيث اتسعت لتعمل بشراكة مع متلقي الخدمة وكوسيلة اتصال مؤثرة بين الدولة كنظام وسلطة وقانون من جهة وبين الشعب من جهة أخرى، وجاء نقل أحاسيس واحتياج وفكر الجماعات والأفراد إلى مؤسسات الدولة التي عليها أن تقوم بتحديث مستوى خدماتها ومراجعة أولوياتها وسد الفجوات التي أفصح عنها تفاعل رجل الأمن مع المجتمع.

وجاء تطور الأمن العام استجابة لتطور الفكر الإنساني، ولا يعني تعدد مهام الأمن العام في جانب النشاط الإنساني انفراده بها أو أن يكون بديلًا عن الجهات المعنية، بل شريكًا في بناء أمن واستقرار الوطن وعاملًا من عوامل النماء والازدهار في الجانب الاجتماعي، والاقتصادي، والتربوي، والإنساني والإعلامي إعمالًا لمبدأ الأمن للجميع ومسؤولية الجميع.

ولذا جاء التطور في المستوى الإستراتيجي بإعادة صياغة الأهداف المؤسسية، والتطور التقني وإعادة هندسة الإجراءات وتطوير التدريب والتأهيل البشري والاستفادة من الخبرات الدولية (المجالي، 1987) لتتواءم هذه المرحلة مع مخرجات المؤتمرات الدولية التي ربطت الأمن بالتنمية، مثل: لجنة بالم (1982)، وأكدتها لجنة برند حول التنمية الدولية (1983)، والمؤتمر السابع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في ميلانو عام (1984) وتناول ضحايا الجريمة (البطوش، 2019).

واقترح النموذج الأردني في الثمانينيات الدور المتكامل لرجل الأمن ليتجاوز حدود الواجبات التقليدية إلى آفاق الخدمة العامة المتحفزة بروح الفكر الإنساني ونزعة الحضارة المعاصرة؛ حيث أثّر الدفاع الاجتماعي في تحديد مفهوم الأمن الشامل وآلية التنفيذ من خلال المركز الأمني المتطور الذي جاء بديلًا لعدد من التشكيلات الميدانية في منطقة الاختصاص الواحد، الذي تواكب مع إعادة هيكلة آليات العمل التنظيمية، وتطوير القوى البشرية وتبنّي سياسات تجنيد تعتمد على المستوى الثقافي والأهلية لتحمل مسؤوليات الدور الجديد، وتحديث الآليات وغرف العمليات والحاسب الآلي وأجهزة الاتصال، وأنظمة استخراج المعلومات والمختبر الجنائي وتطوير أدوات قياس الجدوى والفاعلية وزمن الاستجابة؛ في سبيل تهيئة كافة السبل لتصعيد الاهتمام بالدور الاجتماعي في إطار الفلسفة العقابية التي انتهجت فكر الإصلاح الجنائي، وفي إطار توسيع نطاق عمل الشُرطة من الضبط الإداري والقضائي ليشمل الضبط الاجتماعي.

واستندت نظرية العمل الشرطي الشامل إلى تعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي؛ لتصبح همزة وصل واتصال بين السلطة والمواطن وبين المواطن والمؤسسات الأخرى، فتجاوز مفهوم الأمن التقليدي إلى آفاق جديدة؛ حيث إن مهمّة الأمن مهمّة أساسيّة ومستمرّة ومتجدّدة، ويتوقّف على نجاحها كلّ إنجاز يتحقّق في أي مجال من مجالات الحياة (منتدى الفكر العربي، ب. ت).

وفي الجانب الفني التقني الذي واكب انتهاج الفلسفة الشمولية، فقد استمر في التطور لتحديد الخرائط الجرمية وأنماطها، وكذلك الاستخدام للأنظمة التي تضمن التوثيق للمعلومات الشخصية، والبصمة العشرية، وبصمة العين، والشفرة الوراثية، والسجل الجرمي، والتعامل مع آثار مسرح الجريمة بأشكالها وأدواتها، واستخدام الكاميرات الذكية الثابتة والمحمولة في المركبات وعلى الجسد والربط على نظام السيطرة وتفعيل كود الأمان وكودات الحماية للسلامة العامة. وكان الربط الإلكتروني مع سلطات إنفاذ القانون من خلال قاعدة بيانات وسيطة تسمح بتبادل المذكرات والبيانات للقضايا والنزلاء ونتائج الأحكام القضائية بشكل يوفر قاعدة بيانات محوسبة

ودقيقة يتم من خلالها إعداد الإحصاءات والتقارير المطلوبة عن الجرائم وطبيعتها وتصنيفها ومرتكبيها وأماكن ارتكابها بشكل يساعد على محاربتها والقضاء عليها. وتم إجراء الربط بين (85) دائرة تابعة لوزراء العدل (الادعاء العام والمحاكم) مع (134) وحدة شُرطية، وتم إجراء (155000) جلسة محاكمة عن بعد منذ تاريخ إطلاق برنامج الربط مع مراكز الإصلاح والتأهيل (القيادة العامة للقوات المسلحة، 2022).

وبتحليل الخطة التدريبية للأمن العام لعام (2020) نجد أنها وضعت أهدافًا نصت على التركيز على التدريب الأمني والإنساني، وهذا مؤشر على التطور في فلسفة التدريب لتنسجم مع فلسفة العمل الأمني الشامل. كما تضمنت رؤية مديرية الأمن العام في خطتها الإستراتيجية (2021-2023) كمؤسسة أمنية رائدة ومتميزة في تعزيز الأمن الشامل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي (مديرية الأمن العام، 2022).

وفي إطار جندرة الاستجابة الأمنية الشُرطية، تم تأسيس أول مدرسة لتدريب الشُرطة النسائية بتاريخ 1972/12/27، وفي عام (1987) صدر قرار استحداث قيادة الشُرطة النسائية على أن يكون معهد الأميرة بسمة لتدريب الشرطة النسائية جزءًا منها، وفي عام (1990) تولت مرتبات الشُرطة النسائية منصب مدعي عام منتدب، وفي عام (2006) دخلت النسائية في منظومة عمل البحث الجنائي، وانطلقت خارج الحدود الوطنية عام (2007) للمشاركة في قوات حفظ السلام كمراقب ومستشار شرطي دولي، وفي عام (2020) في السرايا المسلحة (FPU). وجاء إقرار إستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي في مديرية الأمن العام (2021-2024) ليؤطر بشكل مؤسسي للاستجابة الشرطية الجندرية.

وكمؤشر على طبيعة العلاقة مع المجتمع المحلي وبتحليل طبيعة مذكرات التفاهم والاتفاقيات المبرمة بين الأمن العام والشركاء، تم الإعلان من خلال الموقع الإلكتروني لمديرية الأمن العام عن (72) اتفاقية ومذكرة تفاهم أبرمتها مديرية الأمن العام ما بين عام (2010) إلى النصف الأول من عام (2021) مع جهات رسمية وأهلية، وكان ما نسبته (21%) منها مرتبطًا بالتعاون مع مراكز الإصلاح والتأهيل، (18%) بالتعاون مع الإدارات المرورية خاصة الترخيص والمعهد المروري، (15%) شراكة تقنية ترتبط بتكنولوجيا المعلومات واستخدام الإمكانات الفنية والبنى التحتية للربط الفني، (11%) ترتبط بالسلم المجتمعي والشُرطة المجتمعية، (11%) ترتبط بإجراءات الحماية الأمنية والأمن المائي، وارتبطت الـ(24%) المتبقية بحماية الأسرة وجنوح الأحداث، والاتجار بالبشر، والجرائم الإلكترونية، والتنفيذ القضائي، والإعلام، والنزاهة والشفافية، والبيئة والسياحة وبرامج القيادات المستقبلية ورفع الكفاءات وتبادل الخبرات مع الجهات الأكاديمية الرسمية والأهلية (مديرية الأمن العام، 2022).

3. الدراسات السابقة

3. 1 الدراسات العربية

هدفت دراسة (الرشدان، 2019) التي بعنوان «تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير» إلى مناقشة مفهوم الأمن العالمي المتكامل ومستوياته، واستعراض نشأته، والتطور الذي طرأ على مختلف قطاعاته، إضافة إلى تحليل رؤية المدارس الأمنية الغربية والشرقية لمفهوم الأمن العالمي. وتوصلت الدراسة إلى أن الحرب الباردة أحدثت تحولات في هيكلة النظام العالمي، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيير وتنوع في أفعال الدول، وعليه فقد تحول وتطور المفهوم الأمني من الجانب العسكري ليصبح مفهومًا يشمل عدة جوانب من أبرزها الجانب الإنساني.

وتوصلت دراسة (السكارنة، 2013) بعنوان «تطبيق الجودة في العمل الشرطي» إلى أن الجودة عنصر أساسي لنجاح المؤسسات، وتبني الجودة الشاملة كفلسفة إدارية من شأنه إحداث تغييرات إيجابية في إنتاجية المؤسسة أو سلوكيات موظفيها والقيم المتبعة فيها. كما توصلت الدراسة إلى أن أساليب قياس جودة العمل الأمني قد تختلف باختلاف طبيعة العمل.

3. 2 الدراسات الأجنبية

جاءت دراسة (Sherman,Williams,Ariel,Strang, Wain, Slothower, Norton,2014) بعنوان «نظرية متكاملة لإستراتيجية دوريات الشرطة في المناطق الساخنة: تنفيذ الوقاية من خلال التوسع والتغذية» كيف يمكن للشرطة الحد من الجريمة والفوضى في الأماكن العامة من خلال دوريات الشرطة في المناطق الساخنة. بوصف الدوريات على أنها إستراتيجية مستدامة لتنفيذ والحفاظ على مستوى قابل للقياس.

تناولت دراسة (Sherman, 2013) بعنوان «ظهور الشرطة المسندة بالأدلة: الاستهداف والاختبار والتتبع» الشرطة المبنية على الأدلة على أنها أسلوب لاتخاذ القرارات حول الممارسات والإستراتيجيات التي تسهم في إنجاز العمل الشرطي بشكل أكثر فاعلية من حيث التكلفة، على عكس القرارات المستندة إلى الافتراضات أو التقاليد والأعراف؛ حيث إن النهج القائم على الأدلة يختبر باستمرار الفرضيات مع نتائج البحث التجريبي.

4. منهجية الدراسة

4. 1 منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة منهج الوصف التحليلي للأطر الإستراتيجية الناظمة لعمل مديرية الأمن العام الأردني وللمعلومات المتاحة من خلال الدراسات في الأمن الشامل؛ حيث تم دراسة الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة؛ وذلك لتحديد الإطار النظري للدراسة. كما تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال تصميم وتوزيع استبانة إلكترونية على المكون الشرطي في مديرية الأمن العام؛ وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها.

4. 2 مجتمع الدراسة وعينتها:

- مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من (506) مفردات من مرتبات مديرية الأمن العام العاملين ضمن مسميات وظيفية (رئيس قسم، رئيس شعبة، رئيس مركز أمني، نائب مدير، مدير).

- عينة الدراسة

تم استخدام معادلة Steven k. Thompson لاستخراج العينات العشوائية البسيطة التي تنص على وجود استخدام عينة تقارب (25%) من حجم مجتمع الدراسة، حيث تم سحب عينة عشوائية بلغ حجم مفرداتها (150) مفردة، ما يشكل نسبته (29.64%)، إلا أن عدد المفردات التي خضعت للتحليل (128) مفردة بنسبة (25%) من مجتمع الدراسة.

4. 3 مصادر جمع البيانات

مصادر ثانوية: وتمثل ذلك في الكتب والبحوث والدراسات السابقة والمقالات التي تناولت موضوع الدراسة؛ حيث تم الاعتماد على هذه المصادر في بناء نموذج الدراسة وإطارها النظري.

مصادر أولية: وتتمثل في البيانات الميدانية المتعلقة بعينة الدراسة، ولغايات الحصول على بيانات ذات جودة عالية والوصول إلى نتائج دقيقة، تم تصميم استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة؛ حيث تم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

إضافة إلى تحليل مضمون المحاضرات التي ألقاها مديرو الأمن العام منذ عام 2005 إلى 2020 في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية.

كما تم تحليل موضوعات مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي أبرمتها مديرية الأمن العام والمنشورة على الموقع الإلكتروني للمديرية.

4. 4 أداة الدراسة

بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة واستطلاع رأي عينة من المتخصصين، قام الباحث ببناء الاستبيان وفق الخطوات التالية:

- الاستفادة من البحوث والدراسات المرتبطة بالأمن الوطني وفلسفة العمل الشرطي.
- تحديد المجالات الرئيسة التي يتكون منها الاستبيان.
- صياغة الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
- إعداد استبيان في صورته الأولية شمل (35) فقرة موزعة على جزأين رئيسين، ولكل جزء عدة فقرات.
- تعديل الاستبيان بشكل أولي.
- عرض الاستبيان على المحكمين في مركز الدراسات الإستراتيجية الأمنية في مديرية الأمن العام.
- بعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون تم تعديل وصياغة بعض الفقرات، وقد بلغ عدد فقرات المقياس في الجزأين بعد صياغتها النهائية (21) فقرة.

4. 5 وصف الاستبيان

اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبيان بهدف جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث، حيث قام الباحث بتوزيع (150) استبانة على جميع أفراد عينة الدراسة، وتم استرجاع جميع الاستبانات واستثناء (22) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل، حيث بلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (128) استبانة. وتكون الاستبيان من جزأين على النحو الآتي:

الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية (البيانات الأولية) والمكونة من ثلاثة متغيرات وهي مدة الخدمة في مديرية الأمن العام، والمستوى التعليمي، وطبيعة العمل (المسمى الوظيفي).

الجدول 1 - توزيع فقرات أداة الدراسة على محاور الدراسة

Table 1- *Distribution of study paragraphs*

رقم المحور	المحـور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات
	اتجاهات الإلمام بفلسفة العمل الشرطي في الأردن	10 - 1	10
	الإلمام بنظريات العمل الشرطي	15 - 11	5
	التحديات الأكثر تأثيرًا في تطبيق نظرية الأمن الشرطي الشامل	21 - 16	6

الجزء الثاني: يتضمن (21) فقرة موزعة على (3) محاور على النحو التالي:

- المحور الأول ويتضمن اتجاهات الإلمام بفلسفة العمل الشرطي في الأردن في الفقرات (1-10).
- المحور الثاني ويتضمن الإلمام بنظريات العمل الشرطي في الفقرات (11-15).
- المحور الثالث ويتضمن التحديات الأكثر تأثيرًا في تطبيق نظرية الأمن الشرطي الشامل في الفقرات (16-21) وتم صياغة فقرات هذا المحور بنظام (Multiple Response).
- كما اشتملت بعض أسئلة الدراسة على أسئلة ذات محورين للإجابة (نعم، لا) وذلك لعدم قدرة بعض الفقرات للإجابة عنها بنظام ليكرت الخماسي، وقد تم فصل تلك الفقرات عن باقي الفقرات واستخراج نتائجها بشكل منفصل للإجابة عن التساؤل الفرعي الأول.
- وللإجابة عن التساؤل الفرعي الرابع قام الباحث بصياغة سؤال منفرد ضمن فقرة واحدة يعتمد إجابة ليكرت الخماسي.
- قام الباحث بصياغة سؤال منفرد ضمن مقياس متعدد (ترتيب فقرات) من 1 إلى 5 للإجابة عن السؤال الفرعي الخامس.

4. 6 صدق الأداة

قام الباحث بعرض الاستبيان بعد إعداده بصورة أولية على عدد من المحكمين في مركز الدراسات الإستراتيجية الأمنية في مديرية الأمن العام، بهدف التأكد من مدى صدق الاستبيان وصحة العبارات ومدى فاعليتها في قياس ما وضعت لأجله ودرجة وضوحها، حيث تم إجراء بعض التعديلات لتتناسب مع صدق أداة الدراسة، وعليه فقد قام المحكمون بإجراء بعض التعديلات على بعض الفقرات من ناحية إعادة صياغة بعضها وإضافة فقرات أخرى وحذف البعض للوصول لأداة قياس دقيقة يمكن من خلالها الوصول لنتائج صحيحة تتناسب مع أغراض الدراسة، وبالنتيجة أصبح المقياس يتألف من جزأين: جزء لمحور المتغيرات الديمغرافية وجزء يتكون من (21) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، وجزء يتكون من أسئلة منفردة إجابتها تتم بطريقة (نعم، لا)، واعتبر الباحث التعديلات التي أُجريت من قِبل المحكمين دلالة على صدق محتوى أداة الدراسة وملاءمة فقراتها وتنوعها، بما يحقق التوازن بين الفقرات التي يتضمنها المقياس؛ مما يشير للصدق الظاهري للأداة.

4. 7 ثبات أداة الدراسة

لحساب ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) تم إجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة من خلال حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach alpha Coefficient) الذي يُقصَد به مدى التوافق والاتساق في نتائج أداة الدراسة. حيث إن أسلوب كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، كما يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل ألفا يزود بتقدير جيد للثبات. والجدول رقم (2) يبين ذلك:

الجدول 2 - قيمة معامل الثبات كرونباخ ألفا (الاتساق الداخلي) لكل محور من محاور الدراسة

Table 2- *The value of Cronbach's stability coefficient alpha*

الفقرات	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
الفقرات من 1 – 10	10	0.84%
الفقرات من 11- 15	5	0.81%
الفقرات من 16-21	6	0.87%
كافة الفقرات	21	0.92%

يتبين من الجدول أن جميع قيم معامل الثبات (كرونباخ ألفا) باستخدام معادلة الثبات (Cronbach Alpha) لكافة الفقرات أكبر من (0.70)، وهذا يدل بدوره على توافر شرط الاتساق الداخلي لجميع متغيرات الدراسة وإمكانية استخدامها كأداة للدراسة الميدانية.

4. 8 تصحيح أداة الدراسة:

- تم تصميم الاستبانة؛ وذلك باستجابة أفراد عينة الدراسة على مقياس متدرج من نوع ليكرت (Likert) الخماسي من خمس درجات للموافقة، مرتبة تنازليًا على النحو الآتي:

خمس درجات للبديل (موافق بشدة)، وأربع درجات للبديل (موافق)، وثلاث درجات للبديل (موافق إلى حد ما)، ودرجتين للبديل (غير موافق)، ودرجة للبديل (غير موافق بشدة).

- كما اشتملت بعض أسئلة الدراسة على أسئلة ذات محورين للإجابة (نعم، لا) وذلك لعدم قدرة بعض الفقرات للإجابة عنها بنظام ليكرت الخماسي، وقد تم فصل تلك الفقرات عن باقي الفقرات واستخراج نتائجها بشكل منفصل للإجابة عن التساؤل الفرعي الأول.
- صياغة أسئلة (Multiple Response) للإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث من أسئلة الدراسة.

- وللإجابة عن التساؤل الفرعي الرابع قام الباحث بصياغة سؤال منفرد ضمن فقرة واحدة يعتمد إجابة ليكرت الخماسي.
- قام الباحث بصياغة سؤال منفرد ضمن مقياس متعدد (ترتيب فقرات) من 1 إلى 5 للإجابة عن السؤال الفرعي الخامس.

وتم تحديد معيار الحكم على متوسطات أداة الدراسة من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مستويات: منخفض، ومتوسط، ومرتفع بناءً على المتوسطات الحسابية، وفقًا للمعادلة الآتية:

طول الفئة = القيمة العليا للبديل - القيمة الدنيا للبديل / عدد المستويات 4/3 = 1.33

الجدول 3 - درجة تطبيق الأداة ككل لمحاور الدراسة وفقراتها

Table 3- *Scale Grading*

مرتفع	متوسط	منخفض
(من 3.68 فأكثر)	(من 2.34 إلى أقل من 3.67)	(أقل من 2.33)

وعليه فقد تم استخدام المعيار الآتي:

- المستوى المنخفض أقل من (1.33+1= 2.33).
- المستوى المتوسط من (1.33+2.34= 3.67).
- المستوى المرتفع من (3.68 - ≥ 5.00).

وهكذا تم اعتماد المقياس الآتي لدرجة تطبيق الأداة ككل ولمحاور الدراسة وفقراتها:

- درجة تطبيق منخفضة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (2.33 - 1).
- درجة تطبيق متوسطة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (3.67 - 2.34).
- درجة تطبيق مرتفعة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (5-3.68).

وعليه إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للمتغيرات من (5 - 3.68). فأكبر فإن مستوى الموافقة يكون مرتفعًا، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على المتغير، أما إذا كانت قيمة المتوسط (من2.34 إلى أقل من 3.67) فإن مستوى الموافقة يكون متوسطًا، وإذا كان أقل من (2.33) فإن مستوى الموافقة على المتغير يكون منخفضًا.

5. عرض نتائج الدراسة

5. 1 النتائج المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة.

يتبين من الجدول (4) أن ما نسبته (85%) من عينة الدراسة كانت خدمتهم ما يزيد على (15) عامًا من العمل الشرطي الذي يبين بدوره أن النسبة الأكبر من العينة تمتلك الخبرة الكافية من العمل الشرطي، ولديها القدرة على الإجابة عن أسئلة الدراسة. كما

الجدول 4 - توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

Table 4- *Demographic Characteristics of study sample members*

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	1	%.80
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	1	%.80
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	16	%12.5
	من 15 سنة فأكثر	110	%85.9
المستوى التعليمي	ثانوية عامة فأقل	4	%3.1
	دبلوم	2	%1.6
	بكالوريوس	50	%39.1
	دراسات عليا	72	%56.3
المسمى الوظيفي	رئيس قسم	49	%38.3
	مدير	28	%21.9
	رئيس مركز أمني	13	%10.2
	نائب مدير	10	%7.8
	رئيس شعبة	10	%7.8
	مناصب أخرى	18	%14.1

يبين الجدول أن ما نسبته (56.3%) من عينة الدراسة حاصلون على الدراسات العليا؛ ما يبين مستوى الاهتمام الذي توليه مديرية الأمن العام في رفع المستوى التعليمي لمرتباتها، كما أن ما نسبته (39.1%) من عينة الدراسة حاصلون على الشهادة الجامعية البكالوريوس، وأن معظم عينة الدراسة المستجيبين للاستبيان لديهم القدرة على الإلمام بمصطلحات ومفاهيم العمل الشرطي ولديهم القدرة على إثراء موضوع الدراسة.

ويوضح الجدول (4) أن ما نسبته (38.3%) من عينة الدراسة يشغلون وظيفة رئيس قسم وما نسبته (21.9%) بمنصب مدير، و(10.2%) من المستجيبين رؤساء مراكز أمنية، وما نسبته (7.8%) لكل من رئيس شعبة ونائب مدير، ما يبين أن غالبية المستجيبين يشغلون مناصب ضمن المستوى التشغيلي في الهرم الوظيفي لمديرية الأمن العام، الذين يقع عليهم أداء الواجبات والتعامل المباشر مع الجمهور ومتلقي الخدمات الشرطية التي تقدمها مديرية الأمن العام.

كما يتضح من الجدول أن ما نسبته (14.1%) من عينة الدراسة يشغلون مناصب أخرى، وتعزى هذه الإجابات إلى إجراءات دمج

الجدول رقم 5 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مدى إلمام المبحوثين من مرتبات الأمن العام بفلسفة العمل الشرطي في الأردن

Table 5- *Means and standard deviations of the paragraphs of the extent to which respondents working in the Public Security Directorate are familiar with the philosophy of police work in Jordan*

ت	الفقرة		مستوى الاستجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة			
1	تطور دور المواطنين ليؤدي دورًا باستئصال مسببات الجريمة بأشكالها.	ك	0	7	47	44	30	3.8	0.9	مرتفع
		%	0	5.5	36.7	34.4	23.4			
2	يعتبر المواطن وحدة التحليل الأساسية لمفهوم الأمن الشامل بدلًا من الدولة ومؤسساتها المختلفة.	ك	3	18	45	46	16	3.4	1.0	متوسط
		%	2.3	14.1	35.2	35.9	12.5			
3	لا يعد تحقيق الأمن الشامل هدفًا بحد ذاته، بل أداة ووسيلة للتنمية.	ك	2	13	21	58	34	3.9	1.0	مرتفع
		%	1.6	10.2	16.4	45.3	26.6			
4	أعتقد أن فلسفة مديرية الأمن العام تستند إلى منظور القوة (من خلال الأمن الناعم أو الأمن الخشن).	ك	7	42	33	37	9	3.0	1.1	متوسط
		%	5.5	32.8	25.8	28.9	7			
5	ارى أن فلسفة مديرية الأمن العام يستند إلى مفهوم الشُرطة المجتمعية.	ك	1	20	39	53	15	3.5	0.9	متوسط
		%	0.8	15.6	30.5	41.4	11.7			
6	أعتقد أن فلسفة مديرية الأمن العام تستند إلى النظريات الحديثة للاستجابة مثل: نظرية التطوير التنظيمي، من خلال تشجيع مرتباتها على استخدام الأساليب والتقنيات الأكثر فاعلية في إنجاز الأعمال	ك	1	14	24	59	30	3.8	0.9	مرتفع
		%	0.8	10.9	18.8	46.1	23.4			
7	أعتقد أن فلسفة مديرية الأمن العام تستند إلى النظريات الحديثة للاستجابة مثل: النظرية الموقفية، من خلال تغيير الأساليب والأنماط القيادية بما يتناسب مع تغير البيئة والظروف المحيطة	ك	3	9	21	71	24	3.8	0.9	مرتفع
		%	2.3	7	16.4	55.5	18.8			
8	تتبنى مديرية الأمن العام فلسفة العمل الاستخباري في منع الجريمة واكتشافها قبل وقوعها	ك	1	5	35	59	28	3.8	0.8	مرتفع
		%	0.8	3.9	27.3	46.1	21.9			
9	ترتكز مديرية الأمن العام على نهج يعتبر متلقي الخدمة شريكًا أساسيًا في المنظومة الأمنية الشُرطية من خلال فلسفة الشُرطة المجتمعية	ك	1	6	22	74	25	3.9	0.8	مرتفع
		%	0.8	4.7	17.2	57.8	19.5			
10	أعتقد أن ارتباط الشرطة المجتمعية في هيكل مديرية الأمن العام التنظيمي واضح وأن آلية عملها محددة.	ك	3	15	41	61	8	3.4	0.9	متوسط
		%	2.3	11.7	32	47.7	6.3			

المديرية العامة لقوات الدرك والمديرية العامة للدفاع المدني تحت مظلة مديرية الأمن العام وما رافقها من إعادة هيكلة لمعظم الوحدات.

5. 2 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرئيسي: ما مدى إلمام المبحوثين من مرتبات الأمن العام بفلسفة العمل الأمني الشرطي في الأردن؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات ذات الصلة، والجدول (5) يوضح ذلك.

يبين الجدول أعلاه أن استجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة الخاصة بإلمام عينة الدراسة حول فلسفة العمل الشرطي بالأردن جاءت مرتفعة في ستة محاور لتؤكد أن هناك إلمامًا بفلسفة العمل الشامل، وأجابوا بأعلى نسبة بأن تحقيق الأمن الشامل لا يعد هدفًا بحد ذاته، بل أداة ووسيلة للتنمية تلاها اعتبار متلقي الخدمة شريكًا أساسيًا في المنظومة الأمنية الشُرطية من خلال فلسفة الشُرطة المجتمعية في إطار يتبنى العمل الاستخباري في منع الجريمة واكتشافها قبل وقوعها، مستندًا إلى النظريات الحديثة للاستجابة مثل: النظرية الموقفية، من خلال تغيير الأساليب والأنماط القيادية بما يتناسب مع تغير البيئة والظروف المحيطة، كما اعتقد المبحوثون أن فلسفة مديرية الأمن العام تستند إلى النظريات الحديثة للاستجابة مثل: نظرية التطوير التنظيمي، من خلال تشجيع مرتباتها على استخدام الأساليب والتقنيات الأكثر فاعلية في إنجاز الأعمال وبأن دور المواطنين قد تطور ليسهم باستئصال مسببات الجريمة بأشكالها.

وجاءت الإجابات بدرجة متوسطة في أربعة محاور؛ وانسجامًا مع عدم وضوح الارتباط التنظيمي للشرطة المجتمعية وأن آلية عملها محددة؛ حيث رأت عينة الدراسة أن فلسفة مديرية الأمن العام بدرجة متوسطة تستند إلى مفهوم الشُرطة المجتمعية. وفي تناقض مع مفاهيم الأمن الإنساني لم تعتبر العينة بأن المواطن وحدة التحليل الأساسية لمفهوم الأمن الشامل بدلًا من الدولة ومؤسساتها المختلفة بدرجة مرتفعة.

أما إجابة العينة باعتقادهم أن فلسفة مديرية الأمن العام لا تستند إلى منظور القوة (من خلال الأمن الناعم أو الأمن الخشن) فيأتي منسجمًا مع فلسفة العمل الأمني الشامل.

5. 3 النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الفرعي الأول: هل يتناقض وجود صنوف وظيفية محددة للمرتبات مع فلسفة العمل الأمني الشامل من وجهة نظر المبحوثين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية

الجدول رقم 6 - التكرارات والنسب المئوية لتناقض صنوف وظيفية محددة للمرتبات مع فلسفة العمل الأمني الشامل

Table 6 - *Frequencies and percentages of discrepancy of specific job types with the comprehensive security work philosophy*

الفقرة	التكرارات		النسبة المئوية	
	نعم	لا	نعم	لا
يتناقض وجود بعض الصنوف الوظيفية في مديرية الأمن العام مع فلسفة العمل الأمني الشامل	25	103	٪19.5	٪80.5
المجموع	128		٪100.0	

لإجابات المبحوثين، وتحليل إجاباتهم على الصنوف الوظيفية التي تتناقض مع فلسفة العمل الأمني الشامل والجدول (6) يوضح ذلك.

يبين الجدول أعلاه أن غالبية المستجيبين أكدوا عدم وجود تناقض لبعض الصنوف الوظيفية في مديرية الأمن العام مع فلسفة العمل الأمني الشامل.

فيما وجد ما نسبته (19.5%) من عينة الدراسة وجود عدد من الصنوف التي تتعارض مع فلسفة العمل الأمني الشامل.

ولتفسير هذه النتائج قام الباحث بإجراء مقابلات هاتفية مع المبحوثين لمعرفة اتجاهاتهم حول الصنوف الوظيفية التي تتعارض مع فلسفة العمل الأمني الشامل؛ حيث كانت إجابات من يعتقد بوجود تناقض بين بعض الصنوف الوظيفية، والفلسفة الشمولية تركزت على الصنوف الفنية والإدارية، إضافة إلى الصنف المروري والإصلاحي.

5. 4 النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني: ما مدى إلمام المبحوثين من مرتبات الأمن العام بنظريات العمل الشرطي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات ذات الصلة، والجدول (7) يوضح ذلك.

يبين الجدول (7) أن استجابات المبحوثين حول نظرية الشرطة المجتمعية مرتفعة؛ ما يبين مدى استقرار مصطلح الشرطة المجتمعية في الإطار العملي لمرتبات الأمن العام، وخاصة في ظل وجود وحدة في مديرية الأمن العام تُعنى بشكل أساسي بتطبيق نهج الشرطة المجتمعية، في حين أن استجابات المبحوثين حول كل من نظرية النافذة المكسورة والشرطة الموجهة نحو حل المشكلات والشرطة النظامية ونظرية عدم التسامح جاءت متوسطة؛ ما يفسر بضرورة

الجدول رقم 7 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مدى إلمام المبحوثين من مرتبات الأمن العام بنظريات العمل الشرطي

Table 7 - *Means and standard deviations of the paragraphs of the extent to which respondents are familiar with theories of police work*

ت	الفقرة		مستوى الإجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط الحسابي
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة			
11	لدي معرفة بالنظرية الشرطية «النافذة المكسورة» «The Broken Window Policing»	ك	11	49	33	26	9	2.8	1.1	متوسط
		%	8.6	38.3	25.8	20.3	7			
12	لدي معرفة بالنظرية الشرطية «الشرطة الموجهة نحو حل المشكلات» «Problem-Oriented Policing»	ك	6	17	23	68	14	3.5	1.0	متوسط
		%	4.7	13.3	18	53.1	10.9			
13	لدي معرفة بنظرية الشرطة النظامية «Traditional Policing»	ك	4	23	28	64	9	3.4	1.0	متوسط
		%	3.1	18	21.9	50	7			
14	لدي معرفة بنظرية الشرطة المجتمعية «Community Policing»	ك	1	4	14	79	30	4.0	0.7	مرتفع
		%	0.8	3.1	10.9	61.7	23.4			
15	لدي معرفة بالنظرية الشرطية «عدم التسامح» أو ما يسمى بـ«نظرية العمل الشرطي المستهدف» «Zero Tolerance Theory»	ك	5	37	35	39	12	3.1	1.1	متوسط
		%	3.9	28.9	27.3	30.5	9.4			

تعزيز معرفة المرتبات بالمصطلحات المرتبطة بالنظريات الشرطية على الرغم من الخبرات العملية للمبحوثين وبرامج بناء القدرات التي تنفذها الوحدات والإدارات المختصة في مديرية الأمن العام.

5. 5 النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث: ما التحديات الأكثر تأثيرًا في تطبيق نظرية الأمن الشُرطي الشامل في مديرية الأمن العام من وجهة نظر المبحوثين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم ترتيب التحديات من الأكثر تأثيرًا إلى الأقل تأثيرًا، وتحليل مضمون إجابات المبحوثين في حال وجود تحديات أخرى لم يتم ذكرها في أداة الدراسة. والجدول (8) يوضح ذلك.

يبين الجدول (8) أن عدم انسجام فلسفة عمل الشركاء الحكوميين مع فلسفة العمل الشامل هي أكبر تحدٍ يواجه تطبيق نظرية الأمن الشامل، يليها عدم وضوح آليات التطبيق داخل مديرية الأمن العام، ومن بعدها عدم انسجام الهيكل التنظيمي لمديرية الأمن العام مع فلسفة العمل الشمولي، ومن ثم التحديات المعرفية لعدم وجود تدريبات كافية للمرتبات، وتلتها التحديات اللوجستية وعدم توافر الموارد اللازمة، وأخيرًا، التحديات الوبائية كجائحة كورونا.

5. 6 النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الفرعي الرابع: هل تنتهج مديرية الأمن العام نهجًا شموليًا في أداء الواجبات المنوطة بها وفقًا لمنظومة القوانين والتشريعات المرعية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف

الجدول رقم 8 - ترتيب فقرات المحور الثالث التحديات الأكثر تأثيرًا في تطبيق نظرية الأمن الشُرطي الشامل.

Table 8- *The most influential challenges in applying the theory of comprehensive police security.*

ت	الفقرة	الأهمية	التكرار	النسبة
16	عدم انسجام فلسفة عمل الشركاء الحكوميين مع فلسفة العمل الشامل	6	21	16.4
		5	13	10.2
		4	4	18.8
		3	17	13.3
		2	13	10.2
		1	40	31.3
17	عدم وضوح آليات التطبيق داخل مديرية الأمن العام	6	13	10.2
		5	28	21.9
		4	21	16.4
		3	17	13.3
		2	30	23.4
		1	19	14.8
18	عدم انسجام الهيكل التنظيمي لمديرية الأمن العام مع فلسفة العمل الشمولي	6	21	16.4
		5	18	14.1
		4	21	16.4
		3	45	35.2
		2	16	12.5
		1	7	5.5
19	التحديات المعرفية لعدم وجود تدريبات كافية للمرتبات	6	13	10.2
		5	12	9.4
		4	40	31.3
		3	24	18.8
		2	26	20.3
		1	13	10.2
20	التحديات اللوجستية وعدم توافر الموارد اللازمة	6	10	7.8
		5	40	31.3
		4	8	6.3
		3	13	10.2
		2	27	21.1
		1	30	23.4
21	التحديات الوبائية كجائحة كورونا	6	50	39.1
		5	17	13.3
		4	14	10.9
		3	12	9.4
		2	16	12.5
		1	19	14.8

تابع الجدول رقم 8

المعياري لإجابات المبحوثين للفقرة المتعلقة بالسؤال، والجدول (9) يوضح ذلك.

يوضح الجدول (9) وحسب نتيجة المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي أن الفقرة «تنتهج مديرية الأمن العام نهجًا شموليًا في أداء الواجبات المنوطة بها وفقًا لمنظومة القوانين والتشريعات المرعية» جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ 4.3 يؤكد قيام مديرية بواجباتها المنوطة بها وفقًا لمنظومة قوانين وتشريعات محددة.

5. 7 النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الفرعي الخامس: ما مدى نجاح التطبيق العملي لنظرية الأمن الشامل في الأردن من وجهة نظر المبحوثين؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين، والجدول (10) يوضح ذلك.

يبين الجدول (10) أن ما نسبته (10.9%) من عينة الدراسة وجدت أن التطبيق العملي لنظرية الأمن الشامل في الأردن جاء كاملًا برتبة (5\5).

الجدول رقم 9 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ضمن إجابات مقياس ليكرت الخماسي لفقرة انتهاج مديرية الأمن العام نهجًا شموليًا في أداء واجباتها.

Table 9- *Means and standard deviation of the paragraph of the Public Security Directorate's adoption of a holistic approach to perform its duties*

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
تنتهج مديرية الأمن العام نهجًا شموليًا في أداء الواجبات المنوطة بها وفقًا لمنظومة القوانين والتشريعات المرعية.	4.3	0.7	مرتفع

الجدول رقم 10 - التكرارات والنسب المئوية لفقرة «ما تقييمك لنجاح التطبيق العملي لنظرية الأمن الشامل في الأردن؟»

Table 10- *Frequencies and percentages of the paragraph "What is your assessment of the success of the practical application of the comprehensive security theory in Jordan?»*

ت	الفقرة	التقييم	التكرارات	النسبة المئوية
5	ما تقييمك لنجاح التطبيق العملي لنظرية الأمن الشامل في الأردن؟	1	0	0%
		2	12	9.4%
		3	51	39.8%
		4	51	39.8%
		5	14	10.9%

6. توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- بعد مرور ما يقارب سبعًا وعشرين عامًا على العمل وفقًا لنظرية الأمن الشامل وخاصة بعد الدمج لتشكيلات المديرية الثلاث (الشرطة، الدرك، الدفاع المدني) بات من الضروري مراجعة المفاهيم الرئيسة للنظرية وإطارها العملي التطبيقي لاقتراح ما يلائم النهج القائم على المسؤولية الاجتماعية.
- تأطير إسهامات المجتمع وقطاعاته الرسمية وغير الرسمية في برامج الوقاية من الجريمة ومكافحتها من خلال تطوير نهج الأمن المجتمعي.
- مراجعة آليات تطوير برامج القيادات الوسطى والعليا لتشمل موضوعات ترتبط بمختلف النظريات الشرطية وتطبيقاتها.
- دعم التطور في مجال الريادة الأمنية والابتكار.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يعلن (المؤلف) أنه ليس لديه أي تضارب في المصالح للمقالة المنشورة.

الإفصاح عن تمويل البحث

يعلن (المؤلف) أن البحث المنشور لم يتلق منحة مالية من أية جهة تمويل في القطاعات العامة أو التجارية أو المؤسسات غير الربحية.

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

البطوش، أيمن، (2019)، دور رجال الأمن العام في تكريس حقوق الإنسان لحماية ضحايا الجريمة، مجلة الدراسات الأمنية، العدد (16).

تاوريريت، نورالدين، (2006)، قياس الفعالية التنظيمية من خلال التقييم التنظيمي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، الجزائر.

جعفر، حنان، (2017)، التحديات الأمنية التي تواجه الشرق الأوسط في ظل تدهور الأمن الإنساني والمتغيرات الجيوسياسية في المنطقة العربية، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئون في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك

حسين، سلمى، (1998)، العمل في النظام الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان: أم درمان.

رحماني، منصور، (2006)، علم الإجرام والسياسة الجنائية، الجزائر: دار العلوم للنشر.

الرشدان، عبد الفتاح، (2019)، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (46)، العدد (3).

السكارنة، بلال، (2013)، تطبيق الجودة في العمل الشرطي، مجلة القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشارقة، مجلد (22)، العدد (87).

العامري، صالح، الغالبي، طاهر، (2014) الإدارة والأعمال ثقافة المنظمة والتنوع، عمان: مكتبة وائل.

الفيروز أبادي، مجد الدين بن محمد بن يعقوب، (1995)، القاموس المحيط، بيروت: دار الفكر.

قدومي، منال، (2008)، دور المشاركة في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

المبيضين، سمير، (2017)، إدارة المفاوضات الخاصة بأزمة الاختطاف واحتجاز الرهائن، عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.

المجالي، عبد الهادي (1987)، نحو مؤسسة أمن عصرية، عمان: مؤسسة الخدمات العربية.

مصطفى، إبراهيم، أنيس، إبراهيم، (1972)، المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، إسطنبول: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن منظور، جمال الدين بن مكرم، (1993)، معجم لسان العرب، بيروت: دار صادر.

المومني، فواز، الحوامدة، محمد، (2017)، المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئون في الشرق الأوسط، الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة، جامعة اليرموك، الأردن: إربد.

واتكينز، جيسيكا،(2018)، ضبط اللاجئين السوريين وحمايتهم في الأردن، تقرير مركز كارنيغي في الأردن، متاح على (https://carn-egie-mec.org/sada/77520).

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Ashby, D. I. (2005). Policing neighborhoods: Exploring the geographies of crime, policing and performance assessment. Policing & Society, 15(4), 413-447.

Sherman, L. W., Williams, S., Ariel, B., Strang, L. R., Wain, N., Slothower, M., & Norton, A. (2014). An integrated theory of hot spots patrol strategy: implementing prevention by scaling up and feeding back. Journal of Contemporary Criminal Justice, 30(2), 95-122.

Sherman, L. W. (2013). The rise of evidence-based policing: Targeting, testing, and tracking. Crime and justice, 42(1), 377-451.

Brown, H. (1983). Thinking about national security: defense and foreign policy in a dangerous world. As quoted in Watson, Cynthia Ann (2008). US national security: a reference handbook. Contemporary world, (2), 281.

ثالثًا: التقارير والمنشورات والقوانين:

إستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي في مديرية الأمن العام (2021 - 2024).

أوسي، أنيكي،(2011)، فهم العمل الشُرطي- دليل لنشطاء حقوق الإنسان، هولندا: منظمة العفو الدولية.

الخطة الإستراتيجية لمديرية الأمن العام (2021-2023).

الخطة التدريبية لمديرية الأمن العام (2020).

محاضرات مديري الأمن العام منذ عام (2005) إلى (2020) في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية.

رابعًا: المواقع الإلكترونية

- al-astal, kamal. (2013, November 20). Human security concept http://k-astal.com/index.php?action = detail&id=248.

- مديرية الأمن العام (December 5,2021). www.psd.gov.jo ملتقى الفكر العربي.

القاضي,نايف (July 20 , 2010). ملتقى علمي عن الأمن العربيّ الشّامل: http://atf.org.jo/?q=en%2Fnode%2F585

وكالة الأنباء الأردنية بترا. (November 28 ,2021).

https://royalheritage.jo

القوات المسلحة الأردنية (January 26, 2021)

الحكومة الإلكترونية

المملكة الأردنية الهاشمية (January 4, 2021)

https://portal.jordan.gov.jo/wps/portal?lang=ar#/

والش، أليكس، (2020)، ماذا تغير في طريقة عمل الشُرطة منذ الانتفاضات العربية في 2011؟ استعراض مفاهيم العمل الشُرطي وأنماط التنازع حوله، مبادرة الإصلاح العربي، (https://www.arab-reform.net/ar/publication/)